العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري- الجمعيات الخيرية أنموذجا-

أ/ طالبي حفيظة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان - الجزائر

أ/ علي الطالب مبارك. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- الجزائر

الملخص:

يُشكِّل العمل التطوعي سلوكاً إنسانياً حضارياً، مما أدى إلى زيادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي بالعمل التطوعي، فقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان سنة 2001 السنة الدولية للمتطوعين، باعتباره عنصراً مهماً في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

تهدف المداخلة إلى محاولة معرفة دور العمل التطوعي في تنمية وتفعيل قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري من خلال الجمعيات الخيرية، والانتقال بمفهوم المشاركة من مستوى التصورات النظرية إلى واقع الممارسات الاجتماعية. وبالتالي الاسهام في ترسيخ تقاليد المشاركة التطوعية الشبابية عبر العمل الخيري. والاستثمار في الموارد البشرية، بالانتقال من فئة اللامباليين والمتفرجين قليلي التفاعل مع المشاركة المدنية ذوي الثقافة الضيقة، إلى المشاركين ذوي الثقافة الايجابية المساهمين في عملية التنمية. مما أدى إلى طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة العمل التطوعي في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب، وتحقيق تنمية مستدامة؟

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي– قيم المواطنة – الجمعيات الخيرية– التنمية المستدامة

Volunteerism and its role in the development of a culture of citizenship among Algerian youth - charities model -

Abstract:

Volunteerism is an urbanized human behavior، which has led to a greater focus of the international community on volunteerism. The United Nations General Assembly decided to proclaim 2001 as the International Year of Volunteers as an important element of any strategy for sustainable development.

The aim of the intervention is to try to understand the role of volunteerism in the development and activation of the values of citizenship among Algerian youth through charitable societies، and to move from the concept of participation to the reality of social practices. Thus contributing to the consolidation of the traditions of volunteer youth participation through charitable work. And investment in human resources، moving from the category of indifferent and spectators with little interaction with civil participation with narrow culture، to participants with a positive culture contributing to the development process. This led to the following question:

What is the contribution of volunteering to the development of the values of citizenship among young people and achieving sustainable development?

Key words: Voluntary Work - Values of Citizenship - Charitable Associations - Sustainable Development.

مدخل نظري:

إن الاهتمام بالعمل التطوعي أصبح حاجة إنسانية ملحة تتسابق من أجلها الدول والمنظمات بهدف خلق التنمية. وبهذا يتضح أن الاهتمام بالعمل التطوعي في عملية التنمية على أساس أنه ارتبط بظهور المشاركة الشعبية.

وفي هذا الإطار يعتبر كلارك(CLARK) أن إسهام القطاع التطوعي في عملية التنمية يتوجّه غالباً إلى تقليص الفقر وحماية البيئة وتطوير المشاركة. وبالتالي فإن دور هذه التنظيمات تَحُول من منطق تقديم الخدمات إلى منطق مساعدة الناس على المشاركة التطوعية في عمليات التنمية.

ولا شك أن العمل التطوعي يتميز بصفتين أساسيتين تجعلان منه عملاً مهماً لا مناص منه في عملية التغيير الاجتماعي وهما:

أ- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

ب- ارتباط قيمة العمل بغايته المعنوية والإنسانية.

لهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافة لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له، إنما بتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه، وهي القيم الدينية والحوافز الاخلاقية والاجتماعية والإنسانية.

إن العمل التطوعي هو أحد ركائز المجتمع المدني الحديث حيث يقوم على المشاركة الإيجابية لمختلف التنظيمات الجمعوية. فالعمل التطوعي يعتبر مسلكاً اجتماعياً مستمد من قيم وثقافة المجتمع، كما أنه يعتبر مطلباً تنموياً طالما نادى به الباحثون والمصلحون الاجتماعيون لاعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القيام بحملات تطوعية كتنظيف وتزيين المحيط وغرس قيم التعاون والعمل الخيري، وإنجاز بعض الأهداف المتعلقة بالحياة اليومية للسكان. نتيجة لذلك اتجهت العديد من الدول إلى الاهتمام بالعمل التطوعي من خلال دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات التطوعية. وبالتالي أصبح القطاع الأهلي التطوعي يشكل أهم أحد العناصر الفاعلة في التنمية، بفضل قيامه ببعض المهام مثل: التكافل الاجتماعي(تقديم المساعدات الطارئة عند حدوث الكوارث، حماية البيئة، الجمعيات الخيرية...)، الرعاية الاجتماعية، المشاركة الشعبية.

1- التطوع ظاهرة إنسانية:

يُقصد بالتَّطوع على الصعيد الاجتماعي: ذلك الجهد أو الوقت أو المال الذي يبذله الإنسان في خدمة مجتمعه دون أن يُفرض عليه، ودون انتظار عائد مادي في المقابل. فالتطوع ظاهرة إنسانية إيجابية منتشرة في أغلب المجتمعات الإنسانية. فإلى جانب المؤسسات الرسمية الحكومية، هناك منظمات ومؤسسات أهلية تطوعية تقوم بالعديد من الأنشطة والمهام في سبيل

خدمة القضايا الإنسانية والاجتماعية، ففي إحصائيات عقد الثمانينات بلغ عدد المنظمات والهيئات غير الحكومية حوالي 50 ألف منظمة وهيئة في البلدان النامية فقط. تعمل في ميادين التنمية المختلفة، ويُقدّر عدد الأفراد المستفيدين من خدماتها حوالي100 مليون نسمة. وتعج المجتمعات الغربية بالكثير من المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجالات الخدمة الاجتماعية والإنسانية داخل بلدانها وعلى المستوى العالمي. ففي أمريكا وحدها هناك(32000) مؤسسة خيرية بلغت ممتلكاتها عام 1989م أكثر من (138) مليار دولار. كما شارك في العمل التطوعي حوالي(93) مليون أمريكي يشكلون نسبة 30 % من مجمل الأمريكيين ينفقون سنوياً(20) بليون ساعة في العمل التطوعي لصالح الأطفال والفقراء والتعليم...الخ(زغبي جيمس، 1997، ص19)، كما يقدّر معدل التبرع المالي لكل أمريكي بـــ (500) دولار سنوياً. حيث تبرع الأمريكي تيد تورنر مؤسس قناة (CNN) بثلث ثروته للمنظمات الإنسانية في الأمم المتحدة، وكانت عائلة روكفلر قد تبرعت بالأرض التي أنشئ عليها مبنى المنظمة الدولية للأمم المتحدة.

وواضح أن لسيادة هذه الروح التطوعية الجماعية أثر كبير في تقدم المجتمع الأمريكي. فعندما زار الكاتب الفرنسي إلكسيس توكفيل الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر لاحظ أن المواطنين الأمريكان يشاركون في كثير من الجمعيات التي ينظمونها لخدمة أغراض مجتمعاتهم سواءً كانت زراعية، مالية، دينية، اجتماعية، بيئية، صحية...الخ.

علّق توكفيل على هذا الفعل الاجتماعي معتبراً أن الجمعيات تمثل خاصيتين جديدتين في المجتمع الأمريكي هما: فن التنظيم الاجتماعي ، والرغبة في العمل الجماعي التطوعي. هاتان الخاصيتان ستؤديان إلى تقدم أمريكا بسرعة متفوقاً بذلك على أوروبا، التي كانت تسيطر على العالم في ذلك الوقت(صالح حمدي، 1419ه، ص20).

أما في فرنسا فقد جاء تقرير لجمعية الشؤون الاجتماعية الفرنسية أن 10 ملايين ونصف المليون مواطن فرنسي يتطوعون في نهاية الأسبوع للمشاركة في تقديم خدمات اجتماعية مختلفة تخص الحياة اليومية في مجالات: التربية، الصحة، الثقافة، البيئة، الترفيه وغيرها.

تتراوح أعمار 51% من المتطوعين ما بين الخامسة والثلاثين والتاسعة والخمسين، ويمثل الطلبة نسبة21% وتتراوح أعمار المتطوعين منهم ما بين 18 و25 عاماً. وتنطلق الأعمال التطوعية في المجتمعات الغربية من الدوافع الخيّرة الموجودة في أعماق الإنسان، ومن تقدم مستوى الوعي الاجتماعي.

2- العمل التطوعي في خدمة المجتمع:

إن العمل التطوعي يأخذ من الإنسان وقتاً وجهداً قد يكون في حاجة إليهما لشؤونه الذاتية، وأنه يُحمِّله أعباءً ومسؤوليات مرهقة، إلا أن له نتائج عظيمة إذا أدركها الإنسان استسهل كل الصعوبات، واستعذب كل المشاق. فالعمل التطوعي يحقق للإنسان جملة من المكاسب منها:

أولاً: يحقق السعي في خدمة المجتمع وقضاء حوائج الناس راحة نفسية وسعادة معنوية، ففي أعماق الفرد ميول ونوازع خيّرة، وبين جنبيه ضمير أخلاقي حساس. فإذا ما أنجز الإنسان أي خدمة تطوعية، أنقذ بها محتاجاً، أو أعان ضعيفاً، أو ساعد مظلوماً، فإن ذلك يسعد ضميره وينعش أحاسيسه النفسية، ويشعره بالكثير من السعادة واللذة الروحية(حسن الصفار، 2007، ص16).

ثانياً: العمل التطوعي يُنمّي عند الإنسان قدرات ذهنية ومهارات ومؤهلات سلوكية تزيد من نقاط قوة شخصيته، حيث يُكسِبه الخبرة والتجربة، ويجعله أكثر معرفة وإحاطة بواقع المجتمع الذي يعيش ضمنه والظروف التي تكتنفه.

ثالثاً: بمقدار ما يؤدي الإنسان من دور اجتماعي يأخذ موقفاً وينال مكانة في وسط المجتمع، وتتسع دائرة علاقاته وارتباطاته، ويستثمر مواهبه وكفاءاته.

رابعاً: إن وجود مؤسسات الخدمة الاجتماعية وإرساء قواعد التعاون والتكافل الاجتماعي يوفر الاطمئنان في نفس الإنسان على مستقبله ومستقبل ذويه، حيث هو معرض لحالات الضُعف وحدوث الأزمات والمخاطر التي لا يستطيع مواجهتها بإمكانياته الذاتية، فالتكافل بين الأفراد هو الذي يصنع الضمانات لتوفير الدعم والمساندة عند الحالات الطارئة لأبناء المجتمع، وتكريس العادات والسنن الحميدة. ولعل هذا ما تشير إليه الآية الكريمة في قوله تعالى:«وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً»(سورة النساء، الآية09).

خامساً: يجني المتطوع من جراء عمله الخيري ثواب الله وجزاؤه، حيث تؤكد النصوص الدينية على أن خدمة الناس والسعي في قضاء حوائجهم هو من أفضل الأعمال التي تقرِّب الإنسان إلى ربه، وتوجب له المزيد من الثواب والرضوان، عن النبيﷺ أنه قال: «من قضى لمؤمن حاجة قضى الله له حوائج كثيرة أدناها الجنة»(الحر العاملي، ص313).

وتؤكد نصوص كثيرة على أن مساعدة الناس وخدمتهم أرجح فضلاً عند الله تعالى من العبادات والنوافل، كالحديث المروي عن النبي ﷺ: «من قضى لأخيه المؤمن حاجة كان كمن عبد الله دهراً» وعنه ﷺ قال: «من مشى في عون أخيه ومنفعته فله ثواب المجاهد في سبيل الله»(الحر العاملي، 1993، ص367).

3- قيم المواطنة:

ترتبط المواطنة بمجموعة من القيم الأساسية لعل من أهمها:

3-1 المدنية: يتعلق الأمر بموقف من الاحترام إزاء المواطنين الآخرين، وتجاه مبادئ وأماكن الفضاء العمومي. إنها اعتراف متبادل وتسامح للأفراد فيما بينهم باسم احترام كرامة الشخص البشري الذي يسمح بتناغم وانسجام كبير في المجتمع. يتعلّق الأمر إذن بمراعاة أخلاق المصلحة العامة عبر تنظيم فضاء عمومي مشترك للمواطنين يمكن تصوره من منظور مستويات متعددة:

محلي، وطني وعالمي. هذا الفضاء العمومي يبتكره تجمعاً جراً من الرجال والنساء يشاركون فيه ضمن مساواة للحقوق. ويتمتع هذا الفضاء العمومي للمواطنين ببعد خاص: إنه مساواتي وهذه المساواة في الحقوق والكرامة تجمع بين جماعة من المواطنين يتقيدون بسلوكيات عامة يحترمون في ضوئها بعضهم البعض. هذا البعد المعياري للمواطنة يحيل إلى عملية المشاركة بواسطة المعايير والقيم الديمقراطية أو المدنية(سيدي محمد ولديب، 60،2011).

3-2 حِسُّ المواطنِيَّة: يتمثل حسن المواطنية أو الإخلاص للوطن على المستوى الفردي في احترام القوانين والقواعد المعمول بها، وفي الوعي بالواجبات تجاه المحتمع. وبصفة عامة يرتبط حس المواطنية بسلوك نشط للمواطن في الحياة العمومية. إنه العمل من أجل ترجيح المصلحة العامة على المصالح الشخصية. وعلى هذا فهو يمثل بُعداً أساسياً من أبعاد المواطنة.

3-3 التضامن:

يعبِّر التضامن كقيمة محفِّزة لثقافة المواطنة عن توافق أفراد المجتمع وعن الإحساس بالواجب الأخلاقي والاجتماعي، الذي تقتضيه قيم المجتمع، تجاه الآخرين. إنه مهم من منطلق أن الأفراد ليسوا مجرد أفراد متساكنين بل أفراد مرتبطون بالرغبة في إنجاز مشروع معين يعزز من حقوقهم الجماعية، ويترجم رغبتهم في العيش المشترك. إنه يناسب موقف انفتاح على الآخرين ويجسد المبدأ الإسلامي للأخوة والتعاون. قال تعالى «وَتَعَاوَنُوا علَى الَبرِ وَالتَّقْوَى وَ لاَ تَعَاونُوا عَلَى الإِثْمِ وَ الَعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِن اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ»(سورة المائدة، الآية2).

فالآيات القرآنية مليئة بمعاني التعاون والتضامن وثقافة العيش المشترك القائمة على مبدأ العهد والتعاقد وتنمية سُبل تحقق المصلحة العامة.

4- دورالمجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة:

على الرغم من أن المشاركة السياسية حق للمواطن في المجتمع الديمقراطي، إلا أن النسبة الحقيقية للمشاركة تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى. هذا ما دعى ميلبراث (Milbrath) للقول أن ثمة فئات ثلاث يمكن تمييزهم، وهم يمثلون ثلاث مواقف بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية وهم:

ا- اللا مبالون: وهم أولئك الذين لا يشاركون، أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

ب- المتفرجون: وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.

ج- المنازلون: وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة.

ويرى أن الشريحة الثانية يشكل افرادها أغلبية المواطنين، أما الشريحة الثالثة فتمثل النسبة الأقل. أما فيبرا فيرى أن الأفراد يمكن تصنيفهم وفقاً لدرجة المشاركة إلى: أفراد يقومون بدور كامل في الحياة السياسية، ثم هؤلاء غير المبالين من المواطنين الذين لا يشاركون ولا يهتمون بالمسائل العامة(مولود زايد الطيب، 2007، ص87).

حاولا كلاً من الموند وفيربا تحديد نمط الثقافة السياسية، وجعلها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، التي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، الذي يشجعه على أن يأخذ دوره كاملاً في المشاركة في العملية الديمقراطية، لذلك حددا ثلاثة أنماط مختلفة للثقافة السياسية هي:

أ- الثقافة الضيقة: في هذا النمط من الثقافة الأفراد ليس لديهم معرفة جيدة عن الأهداف والغايات السياسية، لذلك فإنهم لا يستطيعون تقديم أحكام صحيحة على تلك الأهداف والغايات السياسية الموجودة في مجتمعهم، يترتب عن ذلك أن الأفراد لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة التي يهدف إليها مجتمعهم.

ب- ثقافة الخضوع: إن الأفراد في هذا النوع من الثقافة السياسية يدركون ما يجري حولهم في إطار النظام السياسي، حيث يتشكّل لديهم نوع من الإحساس والمشاعر والوعي، ويقومون بإصدار نوع من الأحكام تجاه النظام السياسي، إلا أن موقفهم من كل هذه العملية يكون سلبياً، في الوقت الذي ينتظرون فيه من النظام أن يقدّم لهم العديد من الخدمات والإجراءات العامة. ويكون في إطار ثقافة الخضوع الخوف هو المسيطر على الأفراد، لاعتقادهم أن دورهم ليس لديه إية قيمة، إما لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم، أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في العملية السياسية، كما أنهم يخافون من الموقف السلبي الذي لا يقدّمون خلاله اي شيئ بأن يحسب ضدهم كتجاوز للنظام.

ج- ثقافة المشاركة: في هذا النوع من الثقافة يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكثر للمشاركة في الحياة السياسية، وأنهم قادرون على تغيير النظام وتعديله وفق الوسائل المتاحة لديهم، كالانتخابات، المظاهرات، عن طريق الأحزاب وجماعات الضغط السياسي. وبذلك يكون موقف الأفراد في هذا النوع من الثقافة إيجابي يجد الفرد فيه نفسه جزءً مهماً من العملية السياسية.

وقد أكد الموند وفيربا أن لكل نمط ثقافي علاقة مع بناء سياسي، ففي حين أن الثقافة الدعائية أو الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي، فإن ثقافة الخضوع السياسي ترتبط بالبناء السياسي التسلطي، أما ثقافة المشاركة ترتبط ببناء النظم السياسية الديمقراطية، حيث أن عملية المشاركة السياسية تعد عنصراً هاماً في إطار العملية الديمقراطية وإحلال المواطنة(سامية خضر صالح، 2005، ص25).

5- الجمعيات كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني في حقل العمل التطوعي:

اثبتت الدراسات الحديثة ان تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها، وإنما أيضاً عن طريق توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدراتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي هذا الإطار تعتبر الجمعيات التطوعية أحد تنظيمات

المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع، حيث انتقلت من الطابع الاحتجاجي إلى طابع تقديم بدائل وحلول.

الدروس المنبثقة عن النموذج الأمريكي: ألكسيس دي توكفيل أكثر ما اشتهر به كتابه الديمقراطية في أمريكا الذي يقع في جزأين صدر ما بين سنتي 1835 و 1840. كتاب الديمقراطية في أمريكا، الذي يعتبر من أهم أعماله العلمية، بعد رحلته إلى الولايات المتحدة في إطار مهمة رسمية للحكومة الفرنسية لدراسة نظام إصلاح السجون في أمريكا، ويعتبر هذا الكتاب اليوم من أكبر الأعمال في علم الاجتماع والعلوم السياسية.

كان توكفيل يخاطب الأوروبيين وبالذات الفرنسيين، يدعوهم لإدراك الفرص التي طرحتها السياسة الاقتصادية الأوروبية على السياسة والمجتمع المدني على حد سواء، كان ضعف الدولة في أمريكا أول شيء يستوقف دي توكفيل. فجاء تفسيره ليُرْسِيَ أول الميزات بين أمريكا بأن مجتمعها قوي، ودولتها ضعيفة، وأوروبا حيث الدولة القوية، والمجتمع الضعيف، وهو التمييز الذي ترك تأثيراً فاعلاً في التنظير المعاصر.

ومن الملاحظات على المجتمع في تلك الفترة قلة اهتمامه بالعلوم العليا مقارنة باهتمامه بتعليم أبنائه الحرف التي تدر عليهم المال أكثر من اهتمامه بتعليمهم في الجامعات(جون إهرنبرغ، 2008، ص277).

هذه جوانب من ملامح الحياة السياسية الأمريكية بعيون كاتب فرنسي معاصر لتأسيس الدولة الأمريكية.

6- الجمعيات الخيرية:

تعتبر الجمعيات الخيرية أحد أوجه العمل التطوعي و فيما يلي نتطرق إلى نشأتها و آليات تفعيلها مع التعرف على الحركة الجمعوية في الجزائر.

6-1 نشأة الجمعيات الخيرية و تطورها:

أ-عالمياً: في البداية كانت جهود البر و الإحسان و الخير تتخذ في غالبها الطابع الفردي و إن شاركت بها الهيئات الدينية المختلفة، و ظلت الحال كذلك إلى أن اتسعت رقعة المجتمعات البشرية و تعرضت الانسانية لهزات اقتصادية و اجتماعية عنيفة فأصبحت هذه الجهود الفردية لا تفي بالغرض و لا تحقق النتائج المرجوة لا سيما و قد تعرضت العلاقات الاجتماعية و الأسرية إلى عوامل التفكك فبدأ التفكير في توحيد هذه الجهود و تجميعها و تنظيمها للتظافر و تحقق فعالية أكبر و مردود أفضل، فبرزت فكرة إنشاء مؤسسات خيرية للبر و الإحسان و كان

ذلك في القرن التاسع عشر ميلادي، حيث حدثت تطورات هامة في ميدان الخدمة الاجتماعية التطوعية و من أهمها ما يلي:

*تأسيس جمعية جنيف للمنفعة العامة في عام 1863م، و يرجع الفضل في تأسيسها إلى الإيطالي "هنري دونان" و هي جمعية تطوعية لخدمة الجرحى في الحروب ثم عرفت بعد ذلك باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

*ظهور حركة جمعيات الإحسان التي بدأت عام 1869م في مدينة لندن و انجلترا(دعاء عادل قاسم السكني، 2012، ص07).

*ظهور حركة المحلات الاجتماعية و المحلة الاجتماعية هي مؤسسة اجتماعية تنشأ في الأحياء الشعبية الفقيرة التي تنتشر فيها الآفات الاجتماعية و تقوم هذه المحلات على فلسفة معينة تقتضي أن ينتقل المهتمون بالإصلاح الاجتماعي من المتعلمين و الأغنياء ليقيموا في هذه المحلات و يعيشوا مع أهالي هذه الأحياء لمعاونتهم على الحياة الكريمة النافعة عن طريق التأثير في عاداتهم و اتجاهاتهم، و قد أنشأت جامعتا اكسفورد و كمبردج أول محلة اجتماعية في العالم عام 1884م، و سرعان ما انتشرت حركة المحلات الاجتماعية في أجزاء كثيرة من انجلترا و في مناطق عديدة من العالم و بعد ذلك انتشرت الجمعيات و المؤسسات الخيرية في مختلف أنحاء العالم، و مع أن هذه الجمعيات اقتصرت نشاطها في بادئ الأمر على تقديم المساعدات المالية و العينية إلا أن خدماتها سرعان ما تطورت فتشبعت مجالات المساعدة و تعددت الخدمات و تباينت، و نتيجة لظهور العلوم الاجتماعية و بروز الخدمة الاجتماعية أصبحت المساعدة تقدم بعد دراسة المشكلة من جميع جوانبها و التعرف إلى حاجات الأسرة الفعلية، و دراسة الامكانيات المادية و البشرية المتوفرة لديها، و التي يمكن استغلالها و توجيهها الوجهة السليمة للتغلب على ما يعترض الفرد أو الأسرة من مشاكل تعيق النمو و تؤخر التكيف السليم مع المجتمع و نظمه و تؤثر على دور الأسرة و كيانها.

ب-عربياً: تأثر العمل الخيري المؤسسي منذ بداياته و حتى الآن بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي، و هناك عوامل أثرت على توجهات و أهداف و حجم دور العمل في مراحل تاريخية مختلفة، فمن ناحية كان للقيم الدينية و الروحية في المنطقة العربية تأثيرا كبيرا على العمل الخيري المؤسسي، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية و هي أقدم الأشكال امتدادا لنظام الزكاة و مفهوم الصدقة الجارية الذي يشكل الوقف في الاسلام و نظام العشور في المسيحية، انعكاسا لقيم التكافل الاجتماعي، و قد هذه

المنظمات الخيرية بدور كبير في نشر التعليم و الثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات و المساعدات الاجتماعية، كما شهد القطاع الأهلي العربي تطورا أثناء فترات النضال ضد الاستعمار الأجنبي أو الحروب أو الكوارث التي شهدتها المنطقة مما عزز التكاثف الشعبي من أجل الحفاظ على الاستقلال و الهوية الوطنية ضد محاولات الهيمنة الثقافية و الاستعمارية، و تعود نشأة الجمعيات في الوطن العربي إلى بدايات القرن 19م، عام 1871م في مصر و 1867م في تونس و1973م في العراق و 1912م في الأردن و 1920م في فلسطين.

ج- محلياً: بعد الانفتاح السياسي في الجزائر ظهرت موجة كبيرة من الجمعيات في شتى الميادين الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و الصحية و البيئية و غيرها، وُصفت بالحركة الجمعوية وعرفت انطلاقة هائلة باعتبارها أهم مكونات المجتمع المدني و أقربها إلى قضايا المجتمع و شرائحه المختلفة و خاصة الشباب، وبذلك أصبحت الحركة الجمعوية مصدرا للحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي على المستويين السياسي و الاجتماعي في الحي و في المدينة و في الوطن ككل، و قد وصل العدد الإجمالي للجمعيات سنة 2001م إلى حوالي 75 ألف جمعية وطنية و محلية، و في سنة 2005م بلغ عددها أكثر من 80 ألف جمعية مما يدل على زيادة الرغبة في الإعتماد على الذات بدل الإتكال على الدولة، و بما أن الشباب هم القاعدة العريضة في البناء الديمغرافي للمجتمع الجزائري فإن الأمر يفرض على المجتمع المدني التكفل به و رعايته باستمرار، مع التركيز على آليات الوقاية من أخطار الآفات الاجتماعية و العنف و الانحراف و التطرف و كذلك تنمية وتحسين قدراته و ظروف حياته الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية، لأن هذه الشريحة تمر بفترة عمرية صعبة و حاسمة لمستقبلها و لمستقبل المجتمع ككل، و أي تفريط في رعايتها و التكفل بإشباع حاجياتها تنقلب من قوة بناء و تغيير إيجابي مرغوب إلى أداة تزيد في التخلف و تعيق التنمية، فالشباب له خصائصه البيولوجية و النفسية و الاجتماعية المتميزة تجعل منه سلاحا ذو حدين، فإذا عرف المجتمع رعايته و توجيهه و استثمار طاقاته و تحقيق مطالبه كان القوة المحركة الأساسية للإنتاج و التنمية و طليعة التطور و الابتكار و التجديد في زمن التغير السريع، و من بين الآليات المتاحة لرعاية الشباب هي مهنة الخدمة الاجتماعية، و هي تلك الجهود المنظمة لتقديم المساعدة للأفراد و الجماعات بهدف علاج آلامهم و وقايتهم من حدوث كوارث و أزمات أو تحسين و رفع مستوى معيشتهم و تنمية قدراتهم الإنتاجية، و يتم في كل المؤسسات حيث يتواجد الشباب كالمدارس و الجامعات و مراكز الشباب و في أماكن العمل و الأحياء و في مقرات الجمعيات الشبانية، و لهذا تسعى هذه

الجمعيات لتفعيل و ترقية أسس و مبادئ الخدمة الاجتماعية، من خلال تطبيق طرقها الثلاثة الرئيسية: طريقة خدمة الفرد و طريقة خدمة الجماعة و طريقة تنظيم المجتمع(عبد الله بوصنبورة، 2010، ص 09-10).

7- الحركة الجمعوية في الجزائر:

كان تطور الحركة الجمعوية في الجزائر كما يلي:

7-1 من 1901 إلى 1962م: تأسست بعض النوادي و الجمعيات من طرف الجزائريين فقط كخطوة متقدمة في المبادرة بالتكفل الذاتي بهمومهم و اكتساب الثقة بالنفس، فاهتمت في بداياتها بالمسائل الاجتماعية و محاولة تقديم المعونة و المساعدة للمحتاجين من السكان و الحفاظ على الثقافة الجزائرية و غيرها، ثم استغل الوطنيون الجزائريون صدور قانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901م الذي أتاح بعض الحرية لهم في التأسيس لشكل جديد من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة في السابق عرفت خلال ذلك هذه المرحلة بفترة الحركة الوطنية فمنذ 1902م تأسست جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة، و حلقة الصالح باي بقسنطينة سنة 1907م و رابطة الشبان الجزائريين بتلمسان و نادي التقدم بعنابة و غيرها، تحركها الدوافع الوطنية (عبد الله بوصنبورة، 2010، ص98). و خلال مرحلة ما بين الحربين ازدهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بظهور نوادي مهنية خاصة بالمحامين و الأطباء و المعلمين و التجار و غيرهم، كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم و الملاكمة مثلا دورا هاما في تجميع و تأطير الجزائريين خاصة الشباب منهم مشكلين نوعا من التضامن الوطني، و قد كانت هذه الجمعيات الرياضية القاعدة الفعلية التي تأسست عليها الحركة الوطنية الجزائرية، و المثال الأبرز في قوة التأثير و الفعالية في الأداء للجمعيات في تلك الحقبة هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931م بدافع الإصلاح الديني و تعليم الجزائريين و محاربة الخرافات..لكن الاستعمار بدأ في التضييق على هذه الجمعيات و يقيد من حرية تحركها من أجل احتواءها وتوجيهها لمصلحته، و ازداد الدور النضالي للحركة الجمعوية خلال الثورة التحريرية المسلحة بقيام الجمعيات الرياضية و الثقافية و المهنية و اتحاد الطلبة و الكشافة بالمساهمة غير المباشرة في محاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة و الدعوة للإضرابات و جمع الأموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية.

7-2 من 1962 إلى 1971: خلال هذه الفترة تبنت الدولة سياسة مركزية صارمة و اعتمدت على نظام الحزب الواحد الذي اعتبر أداة التعبير الوحيدة في جميع المستويات الاقتصادية

والاجتماعية و السياسية، فمنعت أي شكل من أشكال التعبير أو التنظيم الذاتي، لهذا كان تطبيق قانون 1901م انتقائيا بحسب الرؤية الأحادية للسلطة التي أفرغته من محتواه و صادرت روحه التحريرية، ثم جاء مرسوم مارس 1964م الذي منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الاجتماعية والثقافية و الرياضية، و اعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة لهذا تعرضت جميع الأشكال التعبيرية والقوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات و القمع و محاولة إعادة بناءها لتأخذ نفس اتجاهات و غايات الدولة(عبد الله بوصنبورة، 2010، ص99).

7-3 من 1971 إلى 1980م: صدر قانون 71/79 في 1971/12/03م الذي أنهى العمل بالقانون الفرنسي لعام 1901، و كان أكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية الهزيلة أصلا، فقد اشترط هذا القانون شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية و الولاية معا، مما أجبر العديد منها على أن تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد، كما تم التحاق الجمعيات والنوادي الرياضية بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى مع حمل علاماتها، رغم دورها النضالي الكبير خلال فترة الحركة الوطنية، لكن مع هذه ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع إيديولوجية و دينية تعمل خفية في الجامعات و المساجد المعزولة و بالتالي فإن قانون الجمعيات لعام 1971م شكل أداة الدولة و الحزب الحاكم في التأطير و التحكم في مختلف فئات المجتمع و مراقبة توجهاتهم، وكان نقلة نوعية في التنظيم رغم صرامته الشديدة لكنه هيأ عدة تنظيمات لمرحلة تالية أكثر مواجهة و صداما مع النظام و هي مرحلة الثمانينات.

7-4 من 1980 إلى 1990: بدأت تظهر في هذه المرحلة تغييرات إيديولوجية تمثلت في القيام بإدخال إصلاحات اقتصادية كالتخلي عن المركزية في التسيير، و انسحبت الدولة تدريجيا من بعض الميادين و من الاستثمار، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية أواسط الثمانينات، كما انفتحت نوعا ما على الجمعيات و العمل التطوعي و سمحت لها بالقيام ببعض الأعباء و ذلك بعد تبني الميثاق الوطني لعام 1986م ثم صدور القانون 87/15 بتاريخ 1987/07/21م الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية والرياضية و المهنية، حيث بلغ عددها حسب جريدة المجاهد 1988/05/12م 11 ألف جمعية.

7-5 من 1990 إلى 2008: تميزت بالتعددية الحزبية و حرية التجمع و التنظيم و حرية التعبير التي بلغت مستويات قصوى عبر الصحافة المستقلة، الفتية و اندفعت النخب المثقفة و خاصة أصحاب السوابق النضالية في الحزب الواحد و منظماته و غيرهم في تأسيس الجمعيات في شتى الميادين الرياضية و الاجتماعية و الثقافية و الصحية و البيئية و حقوق الانسان و

غيرها، مما يدل على درجة الكبت التي كانت كامنة في نفوس الجزائريين و مدى حاجاتهم للتعبير عن آمالهم ورغبتهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم.

8- آليات تفعيل النشاط التنموي للحركة الجمعوية:

إن تفعيل دور الجمعيات للمساهمة بشكل إيجابي في عملية التنمية يتطلب توفير العديد من أوجه الرعاية و تشجيع الجمعيات من خلال الوسائل و الأساليب التالية:

*منح هذه الجمعيات حاجاتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية.

*شمول الجمعيات الخيرية بالإعانات الحكومية خاصة إذا تولت رعاية الأطفال و ذوي الاحتياجات الخاصة.

*تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه الجمعيات سواء من فواتير الكهرباء و الماء أو من الضرائب والتعريفة الجمركية.

*إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها للجمعيات من قبل دافعي الضرائب سواء كانوا أفراد أو شركات من الضرائب على الدخل.

*تقديم الدعم الحكومي للجمعيات في مجال توفير الكتب و المعدات و الأثاث و اللوازم و الأجهزة و غيرها.

*تحديث و تطوير القوانين و التشريعات المتعلقة بالعمل الخيري بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة و التخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء و تطوير و توسيع مثل هذه الجمعيات.

*تأهيل و تدريب قادة منظمات العمل الخيري لتمكينهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط و الأهداف المرسومة.

*تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة و ذلك من خلال قيام كل من الأسرة و المدرسة و وسائل الإعلام بدور منسق و متكامل الجوانب من زرع قيم التضحية و الإيثار و دور العمل الجماعي في نفوس الناشئين منذ مرحلة الطفولة(وهابي كلثوم، ص 41-42).

9- الزواج الجماعي نموذج من إسهامات الجمعيات الخيرية:

تحدث القرآن الكريم في سورة النور عن الضوابط والحدود في التعامل بين شقي المجتمع، الرجال والنساء، وضرورة توفير أجواء العفة والاحتشام، لصيانة أخلاق وأغراض المجتمع، حيث يوجه الله سبحانه وتعالى خطابه إلى المؤمنين يأمرهم بالقيام بمهمة التزويج لعزّابهم من الذكور والإناث، وفي ذلك إشارة إلى دور الزواج في تكريس العفة والالتزام بالضوابط والتعاليم

الأخلاقية. يقول تعالى:«وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاء يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ»(سورة النور، الآية32).

«وَأَنْكِحُوا» أي زوِّجوا، وهو خطاب للمجتمع بأن يزوِّجوا العزاب، حيث لم يخاطب العزاب هنا بأن يتزوجوا، وإنما خاطب الناس أن يزوِّجوهم. ذلك أن الزواج ليس قضية فردية يقوم بها الطرفان المعنيان فقط، وبمعزل عن الارتباطات والتاثيرات الاجتماعية، كسائر الأمور من بيع وشراء وإجارة...بل هو مسألة لها أبعادها وارتباطاتها المؤثرة والمتأثرة بأكثر من جانب اجتماعي. كما أن من يريد تأسيس حياته العائلية، وخاصة لأول مرة قد يحتاج إلى دعم وعون مادي ومعنوي لمساعدته على إنجاز هذه المهمة وإنجاحها. من هنا يتوجه الخطاب إلى المجتمع «وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى» جمع أيِّم على وزن قيِّم، وتعني الإنسان الذي لا زوج له رجلاً كان أو امرأة، وإن كان قد استعمل هذه الكلمة في الرجل إذا ماتت امرأته، وفي المرأة إذا مات زوجها، لكنها كما نص عليه اللغويون: تشمل كل ذكر لا أنثى معه، وكل أنثى لا ذكر معها بكراً أو ثيِّباً. وإذا كان بعض الأشخاص أحراراً أو عبيداً يعانون من الضعف الاقتصادي، فإن زواجهم قد يكون دافعاً لهم للمزيد من العمل والإنتاج، كما أن الله تعالى سيبارك لهم ويوسع عليهم بتحملهم لمسؤولياتهم العائلية والاجتماعية «إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ».

تتجلى آثار المساعدة على الزواج في:

تحقيق الإعفاف: الإعفاف لغةً: فعل ما يحقق العفاف للنفس أو للغير، كما جاء في لسان العرب، المصباح، وتاج العروس. أما اصطلاحاً فيقصد به الفقهاء: تزويج المحتاج للزواج لتجنيبه الوقوع في الحرام.

وقد ناقش الفقهاء المسلمون من مختلف المذاهب الإسلامية هذه المسألة على الوجه التالي: هل يجب على الإنسان إذا كان قادراً متمكناً، أن يوفر تكاليف الزواج لمن يحتاج إلى الزواج، ممن تجب نفقته عليه، كوالديه وأولاده؟ أم أن ذلك مستحب ومندوب إليه فقط، دون أن يرقى إلى مستوى الوجوب؟

رأى فقهاء أهل السنة حيث «يلزم الولد إعفاف الأب والأجداد على المشهور»(محمد الشربيني، ص211).

قال الدكتور الزحيلي: على المشهور يلزم الولد ذكراً كان أو أنثى إعفاف الأب والأجداد، لأنه من وجوه حاجاتهم المهمة، كالنفقة والكسوة، ولئلا يعرضهم للزنا المفضي إلى الهلاك، وذلك لا يليق بحرمة الأبوة وليس من المصاحبة بالمعروف المأمور بها شرعاً. قال تعالى: «وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفاً...»(سورة لقمان، الآية15).

والإعفاف: بأن يعطيه مهر امرأة حرة تعفه، ويجب تجديد الإعفاف إذا ماتت الزوجة، أو انفسخ النكاح، وكذا إذا طلّق بعذر في الأصح. وإنما يجب الإعفاف بشرطين:

أولاً: لمن كان فاقد المهر في الواقع، ولا يلزم الإعفاف إذا كان الأب قادراً على المهر بالكسب.

ثانياً: للمحتاج إلى الزواج بأن تتوق نفسه إلى الوطء، وإن لم يخف الزنا.

كما أفتى فقهاء معاصرون من الشيعة: بأن ذلك مطلوب على سبيل الاحتياط، وهو احتياط استحبابي. لكن الراجح عند الحنفية أنه لا يلزمه سواء وجبت نفقته أو لم تجب(الزحيلي وهبة، ص34).

التقليل من ظاهرة العنوسة:

مساعدة المحتاجين للزواج تُعدُّ من أفضل موارد البذل والصدقة، لأنها تعالج حاجة ماسة حقيقية تسهم في تعزيز أمن المجتمع، وسد ثغرات الفساد والانحراف، كما أنهما استجابة للحث الإلهي الديني على الإنكاح والتزويج، وأن ذلك من أحب الأمور إلى الله عز وجلّ، فقد رُوِي عن الرسولﷺ أنه قال: «ما بُنِي بناءً في الإسلام أحبُ إلى الله عز وجل من التزويج»(الحر العاملي، ص14).

10- العمل التطوعي و المواطنة أية علاقة ؟

لا يخفى للجميع ما لقيم المواطنة من أثر في تخفيف حدة الأزمات و الصراعات السياسية و تحقيق حياة اجتماعية قائمة على أسس سامية كالتعايش و الاندماج و قبول الآخر و ما لذلك من أثر إيجابي على الصعيد الاجتماعي و الثقافي و السياسي حيث أن التهميش و التمييز و النزاعات وهي من معوقات المواطنة ما هي إلا معاول هدم للتنمية الاجتماعية و لتقدم المجتمع و ازدهاره، ولا يخفى أيضا ما للعمل التطوعي من أثر بارز في تطوير قدرات الأفراد في المجتمع و الافكار الإبداعية و غرس أبعاد التطوع الانسانية و الحضارية و قيمة المدنية المشتركة، و تميُّزه بتقليص الانتماءات التقليدية يفتح المجال للأعمال المشتركة و التفاعلية الشعبية مما ينتج عنه تطوير المجتمع بأكمله و تحقيق الرخاء الاجتماعي و دفع عجلة التنمية الاجتماعية المستدامة، و كل هذا من خلال الاهتمام الدولي الذي حظي به العمل التطوعي بعد أن أثبت دوره البارز في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية و الثقافية و تنمية قدرات الشباب و المجتمعات بالإضافة إلى النتائج المبهرة التي حققتها الأعمال التطوعية على المستويات الاجتماعية و الثقافية الاقتصادية و أهمها زيادة مستوى الانتماء الوطني.

و بالتالي فتعزيز العمل التطوعي هو أحد السبل لتحقيق المواطنة الصالحة و الفعالة.

خاتمة:

- يعتبر العمل التطوعي عنصراً مهماً في أي استراتجية تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاجتماعي.

- يشكل العمل التطوعي ممارسة إنسانية، فقد كان دائماً جزءاً من السلوك المتحضر. فمعالجة العمل التطوعي من منظور استراتيجي يُعد وسيلة لزيادة الموارد، وتحسين نوعية الحياة. للجميع. كما أن إهمال عامل التطوع في رسم السياسات وتنفيذها يؤدي إلى تجاهل وتعطيل المورد البشري، وتقويض تقاليد التعاون القائم بين المجتمعات.

– تدل التجربة على أن الشباب يستجيب بطريقة إيجابية جداً عندما تُعرَض عليه فرص هادفة للمشاركة. فوضع برامج محددة لتشجيع الشباب على التطوع، وإقامة نُظم للاعتراف بالتطوع الذي يُقدِم عليه الشباب وتقديره، والتعاون مع وسائط الإعلام من أجل رسم صورة جذابة للعمل التطوعي، يؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى إسهام الشباب ويشكل استثماراً سليماً في الموارد البشرية.

– تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية دوراً مهماً في تشكيل ثقافة المواطنة لدى الأفراد، والتحسيس بأولوية العمل لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع بموارد طبيعية مصانة، كالتحسيس بالأخطار والمشكلات البيئية(التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية، تآكل طبقة الأزون، العمل الخيري...). إن التنمية المستدامة تضع في أولوياتها تلبية احتياجات الحاضر دون إغفال متطلبات أجيال المستقبل في التمتع بهذه الاحتياجات. ولا شك أن تحقيق هذه التنمية يتطلب مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد وتنظيمات المجتمع المدني عن طريق العمل التطوعي.

– يعمل العمل التطوعي على تنمية القدرات البشرية، وذلك بدعم المشاركة على المستوى المحلي والوطني. إن مشاركة المجتمع المدني في العمل التطوعي تتم عبر مختلف مؤسساته ومنظماته في مشاريع التنمية. وبهذا تتضح أهمية المجتمع المدني باعتباره شريكاً اجتماعياً واقتصادياً يساهم في تعظيم قدرات الأفراد، وتحمُّل بعض المسؤوليات التي قد تتخلى فيها الدولة عن دورها، بحيث يعمل على إيجاد بعض الحلول الناجحة للمشكلات المتعلقة بالتنمية المحلية.

قائمة المراجع:

– القرآن الكريم، رواية ورش.

– الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، (2015)، التربية على المواطنة العالمية، باريس– فرنسا.

– الحر العاملي،(1993)، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ط01، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت.

– الزحيلي، (1989)، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط03، دار الفكر، دمشق.

– الشربيني، محمد، مُغنِي المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت

– جون إهرنبرغ، (2008)، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، (ت) علي حاكم صالح، حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط01، بيروت– لبنان.

– حسن الصفار، (2007)، العمل التطوعي في خدمة المجتمع، ط03، أطباق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

– دعاء عادل قاسم السكني، (2012)، المؤسسات الخيرية حكمها و ضوابط القائمين عليها، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

– سامية خضر صالح، (2005)، المشاركة السياسية والديمقراطية، ط01، كلية التربية– جامعة عين شمس– مصر.

– سيدي محمد ولديب، (2011)، الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط01، كنوز المعرفة، عمان– الأردن.

- عبد الله بوصنبورة، (2011/2010)، الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- قصير مهدي، (2016/2015)، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور و الممارسة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2.
- مولود زايد الطيب، (2007)، علم الاجتماع السياسي، ط01، دار الكتاب الوطنية، ليبيا.